

الباب الثالث: في الإعراب

وهو شيءٌ جاء من العاملِ يختلفُ به آخر المعربِ، وله تقسيماتٌ أربعةٌ متداخلةٌ:

التقسيمُ الأوَّلُ بحسبِ الذاتِ والحقيقة؛ فنقولُ: هو إمَّا حركةٌ أو حرفٌ أو حذفٌ.

(الباب الثالث) من الأبواب الثلاثة التي هي أجزاء الرسالة [رسالة إظهار]،
والباب هو (في) بيان أحوال (الإعراب).

(وهو) في اللغة : أصله مصدر من أعرب يعرب، ومعناه : إما من أعرب بمعنى أوضح، ويقال: أعربته أي أوضحته، فهو أيضاً إيضاح المعاني بعض من بعض، أو من عربت معدته أي فسدت، والهمزة لإزالة الفساد، أي لإزالة فساد التباس المعاني بعضها من بعض، فمعناه اللغوي : إيضاح المعاني وإزالة الالتباس بينها،

وفي الاصطلاح (شيءٌ جاء من العامل) حركة أو حرف أو حذف جاءت بواسطة العامل (يختلف به) بسببه صفة (آخر المعرب) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، والمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخر المعرب عن الإضافة، ولو فرضاً .

(وله تقسيمات) للإعراب تقسيمات (أربعة متداخلة) يدخل بعضها في بعض؛ لأنها متغايرة لا متباينة.

(التقسيم الأول) من التقسيمات الأربعة (بحسب الذات والحقيقة) ذات الإعراب وحقيقته، أي أصل الإعراب (فنقول : هو) أصل الإعراب ثلاثة (إما حركة) وهي أصل الثلاثة لخفتها، ولكونها أدل على المقصود ولذا قدمها (أو حرف، أو حذف) ولا يكون إلا حذف حركة أو حرف.

والحركة ثلاثة: ضمة وفتحة وكسرة، نحو: جاءني زيد، ورأيت زيدا،
ومررت بزيد.

والحرف أربعة: واو وألف وياء، نحو: جاءني أبوه، ورأيت أباه،
ومررت بأبيه. ونون، نحو: يضربان.

والحذف ثلاثة: حذف الحركة، نحو: لم يضرب، وحذف الآخر، نحو: لم
يعز. وحذف النون، نحو: لم يضربا. فالمجموع عشرة.
والتقسيم الثاني: بحسب المحل.

(والحركة ثلاثة : ضمة) سميت بها لضم الشفتين بها (وفتحة) لفتح الفم عند
النطق بها (وكسرة) لتسفل الفك عند النطق، فكأنه يكسر (نحو : جاءني زيد ،
ورأيت زيدا ، ومررت بزيد) .

(والحروف أربعة : واو وألف وياء ، نحو : جاءني أبوه) مثال للواو (رأيت أباه)
مثال للألف (ومررت بأبيه) مثال للباء (نون) الرابع (نحو يضربان) .

(والحذف ^(١) ثلاثة) الأول (حذف الحركة ، نحو لم يضرب) حذفت حركة
الباء ، الثاني (حذف الآخر ، نحو : لم يعز) حذف الآخر وهو الواو في لم يعز ، والياء في
لم يرم ، والألف لم يخش ، والثالث (حذف النون ، نحو : لم يضرب) وكذا لم يضربوا ولم
تضربي (فالمجموع) مجموع ذات الإعراب الذي وجد في الاستعمال (عشرة) مجموع
الأقسام الحاصلة من هذا التقسيم .

(التقسيم الثاني) من الأقسام الأربعة المتداخلة (بحسب المحل) تقسيم
الإعراب بحسب محله الذي وجد فيه من الأسماء والأفعال .

(١) حذف مختص بالفعل.

فهو: إمّا بالحركات المحضة أو بالحروف المحضة أو بالحركات مع الحذف أو بالحروف مع الحذف.

والأول إمّا تام الإعراب بالحركات الثلاث بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً.

فهو الاسم المفرد والجمع المكسر المتصرفان، نحو: جاءني رجلٌ ورجالٌ، ورأيتُ رجلاً ورجالاً، ومررتُ برجلٍ ورجالٍ.

(فهو) محل الإعراب (إمّا بالحركات المحضة) فقط غير مختلط بالحروف أو بالحذف (أو بالحروف مع الحذف) مقارنة للحذف (أو بالحروف مع الحذف) للحذف.

(الأول) ما يكون إعرابه بالحركة المحضة فقط^(١) (إمّا تام الإعراب) معرب (بالحركات الثلاث) في الأحوال الثلاث غير محمول بعضها على بعض (بالضمّة رفعاً) مرفوعاً بالضمّة (والفتحة نصباً) منصوبٌ بالفتحة (والكسرة جرّاً) مجرورٌ بالكسرة (فهو) أي هذا النوع من الإعراب الذي هو تام الإعراب هو (الاسم المفرد) الذي ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة المقابلة بهما (والجمع المكسر) عطف على الاسم، أي تام الإعراب الاسم الكفرد والجمع المكسر مذكراً أو مؤنثاً (المتصرفان) صفة المفرد والجمع، والمتصرف هو الذي يلحق التنوين في آخره، ويكون إعرابه تام بالحركات الثلاثة، فخرج منه غير المتصرف والأسماء الستة.

(نحو: جاءني رجلٌ) مثال الرفع للمفرد (ورجال) مثال الرفع للجمع (ورأيتُ رجلاً ورجالاً، ومررتُ برجلٍ ورجالٍ) مثال النصب والجر بالرفع والجمع.

(١) وهو مختص بالاسم.

أو ناقص الإعراب بالحركتين: إما بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً وجرّاً، فهو غير المنصرف، نحو: جاءني أحمدٌ، ورأيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ، وإما بالضمّة رفعاً والكسرة نصباً وجرّاً فهو جمع المؤنث السالم، نحو: جاءني مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ. والثاني أيضاً إما تام الإعراب بالحروف الثلاثة بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً: فهو الأسماء الستة .

(أو ناقص الإعراب) يكون أحوال إعرابه بالحركتين، وهو نوعين: الأول : ما ترك فيه من الحركة الكسرة ، والثاني : ما ترك فيه الفتحة . فقال في النوع الأول (إما بالضمّة رفعاً، والفتحة نصباً وجرّاً، فهو) ناقص الإعراب منه بترك الكسرة (غير المنصرف) الاسم المفرد الغير منصرف، والجمع المكسر الغير المتصرف (نحو : جاءني أحمد ، ورأيتُ أحمد ، ومررتُ بأحمد). (الثاني : وإما بالضمّة رفعاً والكسرة نصباً وجرّاً، وهو) هذا الثاني الذي ترك فيه الفتحة (جمع المؤنث السالم، نحو : جاءني مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ).

(والثاني) النوع الثاني الذي يكون بالحروف المحضة^(١) (أيضاً) على نوعين، الأول (إما تام الإعراب بالحروف الثلاثة) في الأحوال الثلاثة، الرفع والنصب والجر (بالواو رفعاً) لأنه من جنس الضمة (والألف نصباً) لأنه يناسب الفتحة (والياء جرّاً) لأنه متولد من الكسرة (فهو) هذا النوع من الأسماء هو (الأسماء الستة) المشهور وأعدادها ستة، ويقال لها الأسماء الستة، وهي " أبوه ، أخوه ، حموها ، وهنوه ، ونوه ، وذو مال^(٢) " .

(١) وهو مختص بالاسم أيضاً.

(٢) ومن لغات هذه الأسماء: أخ، وأب، وفم، وهن، وحم، وذو.

المضافة إلى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة.

وإمّا ناقص الإعراب بالحرفين إمّا بالواو رفعاً والياء نصباً وجرّاً، فهو جمع المذكر السالم، وأولوا، وعشرون وأخواتها، نحو: جاءني مسلمون وأولو مالٍ وعشرون، ورأيتُ مسلمين وأولي مالٍ وعشرين، ومررتُ بمسلمين وأولي مالٍ وعشرين.

وهذه الأسماء يكون إعرابها بالحروف الثلاثة - الواو والألف والياء - بشروط هي: الشرط الأول (المضافة) تكون هذه الأسماء مضافة، لأنه لو كانت غير مضافة فسوف تعرب بالحركات الثلاثة لا الحروف (إلى غير ياء المتكلم) والشرط الثاني (المفردة) لا مثنى ولا مجموعاً، والشرط الثالث (المكبرة) لا مصغرة؛ لأن المصغرة منها معربة بالحركة لا بالحرف .

(وإمّا ناقص الإعراب بالحرفين) تكون أحوال إعرابه الثلاثة بالحرفين (إمّا بالواو رفعاً، والياء نصباً وجرّاً) فترك الألف في هذا النوع (فهو : جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي لم يتغير بناء واحده للجمعية ^(١)، والتغيير في نحو سنين وأرضين ^(٢)، وغيرها من الشواذ مع تحقق الجمعية (وأولو) جمع ذو من غير لفظه (وعشرون وأخواتها) نظائرها من ثلاثين إلى تسعين.

(نحو : جاءني مسلمون ، وأولو مالٍ ، وعشرون) رجلاً (ورأيتُ مسلمين ، وأولي مالٍ ، وعشرين ، ومررت بمسلمين ، وأولي مالٍ ، وعشرين) .

(١) أو: هو الذي يدلُّ على أكثر من اثنين من الذكور العقلاء، فيكون إعرابه بالواو في حالة الرفع، وبالياء نصباً وجرّاً، مع كسر الحرف الذي قبل الياء.

(٢) جمع سنة وأرض. انظر: الكافية لابن الحاجب (٧٢).

أو بالألفِ رفعاً والياءِ نصباً وجراً فهو المثني واثنانٍ وكِلا مضافاً إلى مضمرٍ، نحو: جاءني مسلمان واثنانٍ وكلاهما، ورأيتُ مسلمينِ واثنينِ وكلّيهما، ومررتُ بمسلمينِ واثنينِ وكلّيهما.

والثالثُ لا يكونُ إلّا تامّاً الإعرابِ. وهو قسمانِ لأنَّ محذوفهُ إمّا حركةٌ أو حرفٌ.

(أو) معرب (بالألفِ رفعاً، والياءِ نصباً وجراً) ناقص الإعراب بهذين الحرفين، فتركت الواو فيه (فهو المثني، واثنان) لفظ اثنان وكذا اثنتان وثنان (وكلا) وكلتا (مضافاً إلى مضمر) إذ لو كان مضافاً إلى مظهر لكان معرباً بالحركة التقديرية (نحو: جاءني مسلمان، واثنان، وكلاهما، ورأيتُ مسلمين، واثنين، وكلّيهما، ومررتُ بمسلمين، واثنين، وكلّيهما).

اعلم أن في الإعراب أصليين: أحدهما: أن يكون بالحركة، والآخر: أن يكون تامّاً، فعُدل في الجمع السالم والتثنية عن الأصليين.

أما عن الأصل الأول فلو جود علامة الجمع والتثنية الصالحة للإعراب، وهي: الواو والألف والياء، فلا يحتاج إلى زيادة حرف للإعراب.

وأما عن الثاني فلأنه لو كان إعراب الجمع والتثنية تامين لالتبس أحدهما بالآخر، فلرفع هذا الالتباس بدل علامة الرفع فأعطى الواو إلى الجمع، والألف إلى المثني، فبقي الياء بينها، ففرق بحركة ما قبلها، فإنه في الجمع المكسور والتثنية مفتوح، وفي جمع المذكر السالم مكسور.

(والثالث) وهو النوع الذي يكون إعرابه بالحركة مع الحذف (لا يكون إلّا تام الإعراب، وهو قسمان، لأن محذوفه إما حركة أو حرف).

فالأوّل: الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضميرٌ وهو صحيحٌ فرفعه بالضمّة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة، نحو: يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربُ.

والثاني: المضارع المذكورُ إن كان آخره حرفَ علةٍ فرفعه بالضمّة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر، نحو: يغزو، ولن يغزو، ولم يغزُ.

والرابع: لا يكون إلا ناقص الإعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضميرٌ مرفوعٌ غير النون فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه.

حروف العلة (فالأول) ما كان محذوفه حركة (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير، وهو صحيح) والصحيح في عرف النحاة ما ليس بآخره حرف علة ^(١).
(فرفعه) ذلك المضارع (بالضمّة، ونصبه بالفتحة) ولو تقديرًا (وجزمه بحذف الحركة، نحو: يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربُ، والثاني) القسم الثاني الذي يكون محذوفه حرفاً.

(المضارع المذكور) الذي ذكر في القسم الأول، وهو الذي لم يتصل بآخره ضمير (إن كان آخره حرف علة) الواو والألف والياء، وهي الفارق بين القسمين (فرفعه) المضارع (بالضمّة، ونصبه بالفتحة، وجزمه بحذف الآخر) مطلقاً (نحو: يغزو، ولن يغزو، ولم يغزو) ويرمي، ولن يرمي، ولم يرمي، ويخشى، ولن يخشى، ولم يخشَ.

(الرابع) القسم الذي يكون إعرابه بالحروف مع الحذف (لا يكون إلا ناقص الإعراب، وهو الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون) غير النون التي للجمع المؤنث، والمراد من الضمير المرفوع ألف التثنية، واو الجمع، وياء المخاطبة (فرفعه بالنون، ونصبه وجزمه بحذفه) بحذف النون.

(١) فإن قلت: يلزم أن يكون نحو: قاضي صحيحاً، وليس كذلك؟ قلنا: الأصل قاضي، والمحذوف لعله كالمذكور، كذا كان إعراب قاضي وأمثاله تقديرًا، وإعراب أب وأمثاله لفظيًا.

نحو: يضربان، ولن يضربا، ولم يضربا.
فالمجموعُ تسعةٌ.

والمرادُ بالمنصرفِ ما دخله الجرُّ والتنوينُ، نحو: زيدُ.
وبغير المنصرف اسمٌ معربٌ بالحركة لا يدخله الجرُّ والتنوينُ.
وهو على نوعين:

سماعيٌّ، نحو: أحادٌ، وموحدٌ، وثناءٌ، ومثنى، وثلاثٌ، ومثلثٌ، ورباعٌ
ومربعٌ، وأُخَرٌ.

(نحو : يضربان، ولن يضربا، ولم يضربا) وكذا لم تضربا، إلى آخره .
(فالمجموع) أي مجموع أقسام الإعراب الحاصلة بحسب المحل (تسعة) .
ولما ذكر المنصرف وغيره احتاج إلى الفرق بينهما لترتيب أحكامهما، فقال رحمه الله
تعالى (والمراد) في الاصطلاح النحوي (بالمنصرف) سمي به لكونه صرفاً بكسر
الصاد؛ الخالص في الاسمية ، وهو (ما) اسم (دخله) آخر الاسم (الجر) لكسره،
لأن ما من اسم إلا وقد دخله الجر، فلا فائدة في ذكره إلا بأن يراد الكسر (والتنوين)
أي كان قابلاً له لذاته (نحو : زيد) والمراد (بغير المنصرف اسم معرب بالحركة) لا
بالحرف (لا يدخله الجر والتنوين) .

(وهو) غير المنصرف (على نوعين : سماعي) منسوب إلى السماع، وهو ما
يتوقف منعه بخصوصه على السماع، أي لا يكون لمنع صرفه أمر كلي أو قاعدة كلية، بل
يتوقف على سماعه من العرب (نحو : أحادٌ وموحدٌ، وثناءٌ ومثنى، وثلاثٌ ومثلثٌ،
 ورباعٌ ومربعٌ) هذه المذكورات مسموعة اتفاقاً كما ذكره الرضي ^(١) (وأُخَر) جمع
أخرى، مؤنث آخر، وهو اسم تفضيل، واسم التفضيل لا يستعمل إلا مع اللام أو من
أو الإضافة ، ومتى لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحدهما .

(١) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٧٦).

صفاتٍ. وجمع، وكتع، وبتع، وبضع جموعاً، وزفر وزحل وقرح أعلاماً.
وقياسي: وهو كُلُّ علمٍ على وزنٍ مخصوصٍ بالفعل كضربَ وشمَرُ
وانقطعَ واجتمعَ واستخرجَ.

أو في أوله إحدى زوائد المضارع غير قابلٍ للتاء، نحو: يزيدَ ويشكُرُ.

(صفات) حال كون المذكورات صفات، إذ لو كانت أعلاماً للمذكور صرفت
على الأكثر (و) نحو (جمع، وكتع، وبتع، وبضع) حال كونها (جموعاً) (و) نحو:
(عمر، وزفر، وزحل، وقرح) وهو اسم جبل في مزدلفة (أعلاماً) حال كون
المذكرات أعلاماً، وتحقيق العدل أنها كانت في الأصل على فاعل كعامر، ثم عدل إلى
فعل لعمره، والسبب الآخر العلمية، أي أنها أعلام، ولو لم تكن كذلك بأن فكرت
نكرات لانصرفت لبقائها على سبب واحد.

(وقياسي) والنوع الثاني من غير المنصرف قياسي، يعني لا يتوقف منعه
بخصوصه على السماع، بل يمكن أن يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور
(وهو) القياسي (كل علم على وزن مخصوص بالفعل) مخصوص في لغة العرب
بالفعل بأن لا يوجد فيها في الاسم إلا منقولاً عن الفعل (كضربَ، وشمَرُ، وانقطعَ،
واجتمعَ، واستخرجَ) وغيرها من أوزان الماضي الخماسي والسداسي.

(أو) كل علم على وزن (في أوله إحدى زوائد المضارع) حروف زوائد مختصة
بالمضارع، وهي حروف: الألف، والتاء، والياء، والنون، حال كون ذلك العلم (غير
قابل للتاء المتحركة) للتأنيث، لأن كونها به يخرجها، أو يخرجها عن كونه وزن الفعل
لاختصاصها بالاسم.

(نحو: يزيدَ ويشكُر) فإنهما على وزن يكون في أنها إحدى زوائد المضارع، وهي

الياء.

وَكُلُّ أَفْعَلٍ التَّفْضِيلِ وَالصِّفَةِ، نَحْوُ: أَفْعَلٌ وَأَبْيَضٌ.
وَكُلُّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ أُسْتَعْمِلَ فِي أَوَّلِ نَقْلِهِ إِلَى الْعَرَبِ عِلْماً وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى
الثَّلَاثَةِ أَوْ مَتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ، نَحْوُ: قَالُونَ وَإِبْرَاهِيمَ وَشَتَرَ، وَكُلُّ مُؤَنَّثٍ بِالْأَلْفِ
مَقْصُورَةً أَوْ مَمْدُودَةً، نَحْوُ: حُبْلَى وَحَمْرَاءَ.

(وكل أفعل التفضيل^(١) والصفة) والقياسي أيضاً كل اسم على وزن أفعل، إما
للتفضيل أو للصفة (نحو: أفضل) للتفضيل (وأبيض) للصفة، والسبب الوصف
والوزن.

(وكل اسم أعجمي) والقياسي أيضاً كل اسم غير عربي، سواء كان فارسياً أو
غيره (استعمل) ليس على الإطلاق، بل (في أول نقله إلى العرب) في ابتداء نقله
(علماً) بشرط أن يستعمل بعد نقله إلى العرب علماً (وهو زائد) والحال أن ذلك
الاسم العجمي زائد (على الثلاثة) زائد حرفاً على الأحرف الثلاثة (أو متحرك
الوسط) وهو أن الشرطان، أحدهما: كون العجمة زائد على الثلاثة، والآخر: كونه
ثلاثياً متحرك الوسط، اللذان اعتبرهما المصنف رحمه الله تعالى في العجمة على مذهب
ابن الحاجب^(٢).

(نحو قالون) كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد، ثم نقل منه إلى لغة
العرب علماً لشخص معين، وهو لأحد رواة الإمام نافع لجودة قراءته (وإبراهيم)
بجميع لغاته: إبراهيم، وإبراهيم، وإبراهوم، فإنه استعمل في العجم أيضاً علماً (وشر)
متحرك الأوسط، وهو اسم حصن في ديار بكر.

(و) غير المنصرف كذلك (كل مؤنث بالالف المقصورة أو ممدودة) والمراد بها
الهمزة المنقلبة التي للتأنيث (نحو: حبلى، وحمراء) والسبب فيها ألف التأنيث.

(١) يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما
على الآخر فيها.

وأفضل التفضيل: اسم تفضيل صيغ من الفعل الثلاثي على وزن (أفعل).

(٢) الكافية لابن الحاجب (٨).

وَكُلُّ عِلْمٍ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ لَفْظًا، نَحْوُ: فَاطِمَةٌ وَحَمْرَةٌ. أَوْ تَقْدِيرًا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، نَحْوُ: زَيْنَبَ. أَوْ مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ عِلْمًا لِلْمُؤْنِثِ، نَحْوُ: قَدَمَ اسْمِ امْرَأَةٍ وَلَوْ سُمِّيَ بِهِ مَذَكَّرٌ صُرِفَ.

وَلَوْ كَانَ عِلْمُ الْمُؤْنِثِ ثَلَاثِيًّا سَاكِنَ الْأَوْسَطِ يَجُوزُ صَرْفُهُ وَمَنْعُهُ، نَحْوُ: هِنْدٌ. وَكُلُّ عِلْمٍ مُرَكَّبٍ مِنْ اسْمَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا عَامِلًا فِي الْآخِرِ وَلَا الثَّانِي صَوْتًا وَلَا مُتَضَمَّنًا لِمَعْنَى الْحَرْفِ، نَحْوُ: بَلْعَلْبِكَ وَحَضْرَمَوْتَ. وَكُلُّ مَا فِيهِ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ عِلْمًا أَوْ وَصْفًا لَا تَدْخُلُهُ التَّاءُ، نَحْوُ: عِمْرَانٌ وَسُكْرَانٌ وَرَحْمَنٌ.

(وكل علم) يكون غير منصرف إذا كان (فيه تاء التأنيث لفظاً) لا مقدراً (نحو: فاطمة، وحمزة) (أو تقديرًا، وهو زائد على الثلاثة) علمًا للمؤنث، أو تقديرًا (نحو: زينب، أو متحرك الأوسط) حال كونه علم للمؤنث (نحو: قَدَمَ اسم امرأة، ولو سمي به مذكراً صُرِفَ) بيان للفرق بين زينب وقدم (ولو كان علم للمؤنث ثلاثيًا ساكن الأوسط يجوز صَرْفُهُ وَمَنْعُهُ) لضعف تأنيثه (نحو: هند).

(وكل علم) غير منصرف إذا كان (مركب من اسمين ليس أحدهما عاملاً في الآخر) بالإضافة، مثل: عبد الله (ولا الثاني) الاسم الثاني (صوتاً) في الأصل (ولا متضمناً لمعنى الحرف) سواء كان ذلك الحرف عطفاً كما في التركيب العددي، كخمسة عشر، أو جاراً، نحو جاري بيت بيت، أي من بيت إلى بيت (نحو بعلبك) علم مدينة في لبنان (وحضرموت) بلد في اليمن.

(وفي كل ما فيه ألف ونون زائدتان) في آخره لا أصليتان، حال كونه (علمًا لا يدخله) الوصف (التاء) سواء كان له مؤنث أو لا (نحو: عمران) والسبب الألف والنون (وسكران) مثال لوصف له مؤنث لا يدخله التاء، كسكرى (ورحمن) مثال لوصف ليس له مؤنث، والسبب الألف والنون والوصف.

وَكُلُّ جَمْعٍ عَلَى فَعَالٍ أَوْ فَعَالِيلٍ، نَحْوُ: مَسَاجِدَ أَوْ مَصَابِيحَ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ وَلِلتَّنَاسُبِ، نَحْوُ: سِلَاسِلًا وَقَوَارِيرًا. وَكُلُّ مَا لَا يَنْصَرَفُ إِذَا أُضِيفَ أَوْ دَخَلَ لَامُ التَّعْرِيفِ انْصَرَفَ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ وَالْأَحْمَرِ.

وَالتَّقْسِيمُ الثَّلَاثُ بِحَسَبِ النَّوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ مُشْتَرَكَانِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، وَجَزْمٌ مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمِ، وَجَزْمٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ.

(وَكُلُّ جَمْعٍ عَلَى) وَزَنَ (فَعَالٍ أَوْ فَعَالِيلٍ) عَلَى هَيْئَتِهِمْ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا وَثَالِثُهُ أَلِفًا، وَيَكُونُ بَعْدَهُ حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ، أَوْ يَكُونُ بَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ^(١) (نَحْوُ: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ).

(وَيَجُوزُ صَرْفُهُ) جَعَلَ غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ مُنْصَرَفًا بِإِدْخَالِ الْكسْرِ وَالتَّنْوِينِ (لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِ أَوْ لِلتَّنَاسُبِ) لِتَحْصُلِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَلِيهِ مِنَ الْمُنْصَرَفِ (نَحْوُ: سِلَاسِلًا) عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَالْكَسَائِيِّ، صَرَفَ لِيُنَاسِبَ أَغْلَا لَا بَعْدَهُ^(٢) (وَقَوَارِيرًا) لِيُنَاسِبَ قَمَطَرِيرًا بَعْدَهُ.

(وَكُلُّ مَا) وَكُلُّ اسْمٍ (لَا يَنْصَرَفُ إِذَا أُضِيفَ) إِلَى شَيْءٍ (أَوْ دَخَلَ لَامُ التَّعْرِيفِ انْصَرَفَ) حَقِيقَةً (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ وَالْأَحْمَرِ) مِثَالٌ لِلثَّانِي وَالْأَوَّلِ.

(وَالتَّقْسِيمُ الثَّلَاثُ) مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ لِلْإِعْرَابِ (بِحَسَبِ النَّوعِ، وَ) هَذَا التَّقْسِيمُ (هُوَ) الْإِعْرَابُ بِحَسَبِ النَّوعِ (أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ مُشْتَرَكَانِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ) لَكِنْ مَقْتَضِيهِمَا مُخْتَلِفَيْنِ (وَجَرٌ) وَالثَّلَاثُ جَرٌ (مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمِ) فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ (وَجَزْمٌ) وَالرَّابِعُ جَزْمٌ (مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ) فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي الْأَسْمِ، وَالْجَزْمُ يَشْبَهُ الْجَرَّ فِي الْإِخْتِصَاصِ.

(١) أَيُ الْمُرَادِ مِنْهَا الْوِزْنَ التَّصْغِيرِيَّ لَا التَّصْرِيفِيَّ، فَالْأَوَّلُ صَوْرِي يُعْتَبَرُ فِيهِ الزَّوَائِدُ، بِخِلَافِ الثَّانِي إِذْ فِيهِ يُعْتَبَرُ الْأَوَّلُ فَقَطْ.

(٢) نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ: مُصْطَفَى بَنِ حَمْزَةَ (١٨٢-١٨٣).

وعلامة الرفع أربعة: ضمة وواو وألف ونون.
وعلامة النصب خمسة: فتحة وكسرة وألف وياء وحذف النون.
وعلامة الجر ثلاثة: كسرة وفتحة وياء.
وعلامة الجزم ثلاثة: حذف الحركة وحذف الآخر وحذف النون.
والتقسيم الرابع بحسب الصفة، فهو ثلاثة: لفظي يظهر في اللفظ،
وتقديري، ومحلي. فلنذكر الآخرين حتى يُعلم أن ما عداهما لفظي.

(وعلامة الرفع أربعة: ضمة، وواو، وألف، ونون) ضمة، واو للجمع السالم
والأسماء الستة، وألف لتثنية الأسماء، ونون للتثنية والجمع المذكر والمفردة المخاطبة
للأفعال.

(وعلامة النصب خمسة: فتحة، وكسرة، وألف، وياء، وحذف النون) فتحة في
الاسم والفعل، وكسرة في الاسم الذي هو الجمع المؤنث السالم، وألف في الأسماء
الستة، وياء للتثنية والجمع المذكر السالم، وحذف النون في الفعل.
(وعلامة الجر ثلاثة: كسرة، وفتحة، وياء) كسرة للمنصرف، وفتحة في
المنصرف، وياء للتثنية والجمع السالم والأسماء الستة.

(وعلامة الجزم ثلاثة: حذف الحركة، وحذف الآخر، وحذف النون) حذف
الحركة في المضارع صحيح الآخر، وحذف الآخر من المضارع الصحيح إذا كان معتل
الآخر، وحذف النون في المتصل بآخره ضمير - التثنية وجمع المذكر ومخاطبة المفرد -.
(والتقسيم الرابع) من التقسيمات الأربعة للإعراب تقسيمه (بحسب الصفة،
فهو ثلاثة: لفظي يظهر في اللفظ) في لفظ الكلمة التي لها إعراب (وتقديري) منسوب إلى
التقدير أي يقدر في الآخر (ومحلي) منسوب إلى المحل، أي محل لو وقع فيه المعرب لظهر
الإعراب (فلنذكر الآخرين) التقديري والمحلي (حتى يعلم أن ما عداهما لفظي).

فالتقديريُّ: ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الإعراب
الحقيقي، ولا يكون إلا في المعرب اللفظي، وذلك في سبعة مواضع:
الأول: مُفرد آخره ألف وإن حُذف لا للالتقاء الساكنين فإن كان اسماً
فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديريٌّ، نحو: العصا وعَصاً، وإن كان فعلاً فرفعه
ونصبه تقديريٌّ

(فالتقديري^(١) ما لا يظهر في اللفظ، بل يقدر في آخره) في آخر اللفظ (لمانع)
يمنع ظهوره في آخر اللفظ المعرب وذلك المانع إما التعذر وإما الاستثقال .
(غير الإعراب الحقيقي) إذ لو كان الإعراب حقيقي لا يكون تقديراً، بل يكون
محلياً، كما لا يكون لفظياً لامتناع التقديري (و) الإعراب التقديري (لا يكون إلا في
المعرب) الاصطلاحي (كاللفظي، وذلك) الإعراب التقديري مثل اللفظي في
الاختصاص، فإنه مختص بالمعرب (في سبعة مواضع ، الأول : مفردٌ) معرب مفرد لا
مثنى ولا جمع (آخره ألف) اسماً كان أو فعلاً مضارعاً (وإن حُذف) الألف
(لالتقاء الساكنين) لمجرد الخفة فذلك الألف منوي لا منسي، فيكون كالمفوز
(فإن كان اسماً فإعرابه في الأحوال الثلاث) فإن كان ذلك المفرد اسماً في حال الرفع
وانصب والجر فهو تقديري (لتعذر الحركة على الألف مطلقاً) نحو : العصا وعَصاً)
الأول العصا مثال للألف المذكورة، والثاني عصاً مثال للألف المقدرة المحذوف لالتقاء
الساكنين من الألف والتنوين (وإن كان) ذلك المفرد (فعلاً : فرفعه ونصبه تقديري)

(١) الفرق بين التقديري والمحلي : أن التقديري إنما يستعمل حيث تستحق الكلمة الإعراب، لكن فيه مانع
لظهوره، والمحلي يستعمل حيث لم تستحق الكلمة الإعراب لأجل بنائها مع أنه لو وقع في محلها اسم
آخر لظهر الإعراب فيه.

انظر : حاشية الإظهار ، ورقة (٣٥/ب)، حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٢٧ - ٢٨).

وجزمه لفظيًّا، نحو: يخشى ولن يخشى ولن يخش ولم يخش.

والثاني: ما أضيف إلى ياء المتكلم غير التثنية فإن كان جمع المذكر السالم فرفعه تقديرِي فقط، نحو: جاءني مسلمي أصله مسلموي، وإن كان غيره فالكل تقديرِي، نحو: غلامي ورجالي ومسلماتي.

لوجود الألف في هذين الحالين - الرفع والنصب - (وجزمه لفظي) لكون الألف غير موجود في الجزم لأن إعرابه حينئذٍ حذف الآخر (نحو : يخشى، ولن يخشى، ولم يخش) الرفع والنصب والجزم.

(والثاني) الموضوع الثاني من السبعة (ما) اسم معرب مطلقاً (أضيف إلى ياء المتكلم غير التثنية) وإن حذف أو تليت ألف حال كونها غير التثنية فإنها إذا أضيفت إليها يكون إعرابها لفظيًّا لوجودها في اللفظ، نحو: سلماي مسلمي وبمسلمي بالتشديد. (فإن كان) الاسم المعرب الذي أضيف إلى ياء المتكلم (جمع المذكر السالم فرفعه) تقديرِي (فقط) لعدم ظهور الواو في اللفظ ، ودون نصبه وجزمه فإنها لفظيان لأنهما بالياء .

(نحو : جاءني مسلمي أصله مسلمون) بسقوط نون الجمع وانقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب حالة الرفع تقديرًا ، بخلاف حالتي النصب والجر، فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً ياء ^(١).

(وإن كان غيره) المضاف إلى ياء المتكلم الذي هو غير التثنية (غيره) في جمع المذكر السالم (فالكل) كل إعرابه في الأحوال الثلاثة، الرفع، والنصب، والجر (تقديرِي) سواء كان مفرداً، أو جمعاً مكسراً أو مؤنثاً سالماً، لأن آخره المشتغل بالكسرة المجانسة للياء أو الفتحة، فامتنع جمعها بحركة أخرى موافقة أو مخالفة (نحو : غلامي، ورجالي، ومسلماتي).

(١) انظر: الكافية لابن الحاجب (٥)، الفوائد الضيائية على الكافية (٢٦)، حاشية عبد الغفور على ملا جامي (٤٢).

والثالث: ما في آخره إعرابٌ محكيٌّ إمَّا جُمْلَةً منقولةً إلى العلمية، نحو: تأبط شراً، أو مفرداً في قول الحجازي، نحو: من زيدا لمن قال ضربت زيدا. ونحو: دعني عن تمرتان لمن قال: ألك تمرتان؟

(والثالث) الموضع الثالث من السبعة لاسم معرب بالحركة أو بالحرف، مفرد أو مركب، ما كان (ما) الاسم (في آخره إعرابٌ محكيٌّ) حركة أو حرف محكية لا حقيقية، والتسمية بالإعراب مجاز بالكون، إذ ليست بإعراب في الحال، وإنما جعل إعرابه تقديراً للزوم اشتغال الآخر بالحكاية، فصار كالموضع الثاني آخره مشتغل على شيء غير الإعراب، حال كونه (إمَّا جُمْلَةً) في الأصل (منقولة) في الحال (إلى العلمية، نحو: تأبط شراً) فالصحيح أنه معرب إعرابه تقديري، وقيل: مبني كما قبل العلمية^(١)، وفي الأصل تأبط شراً جملة فعلية، وشراً منصوب بالمفعولية، ثم جعل علماً على رجل شرير، ونصب شراً حكاية بأنه في الأصل مفعول به، والحركة الأخرى مع الحكاية غير محكية للزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة.

(أو مفرداً) حال كون ذلك الاسم مفرداً (في قول الحجازي) في قول الحجازيين، وأما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد، وإليه ذهب كثير من النحاة، منهم سيبويه^(٢).

(نحو: من زيدا؟) بالنصب لكونه مذكوراً في كلام السائل بالنصب، فتعذر رفعه لفظاً مقولاً (لمن قال: ضرب زيدا) مثال لما هو معرب بالحركة (ونحو: دعني عن تمرتان) إعرابه بياء مقدرة، والمملوظ حكاية (لمن قال: ألك تمرتان؟).

(١) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٨٥)، حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٤٨).

(٢) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٨٥).

وكذا كل علم مركب جزؤه الثاني معمول لما لا إعراب له، نحو: إن زيدا، وهل زيد، ومن زيد.

بخلاف نحو: عبد الله، ونحو: مضروب غلامه فإن إعراب الجزء الأول منهما لفظي بحسب العامل والثاني مشغول بإعراب الحكاية أو بناء محكي، نحو: خمسة عشر علماً على الأشهر.

وهو (كذا) أي كالمذكور في كون إعرابه تقديرًا لاشتغال الآخر بالإعراب المحكي (كل علم مركب جزؤه الثاني معمول) في الأصل قبل العلمية (لما) للجزء الأول الذي (لا إعراب له) أصلاً حتى يعطى الإعراب له فيظهر فيه (نحو: إن زيدا) الجزء الثاني في الأصل معمول لـ إن، وهو حرف لا إعراب له.

(وهل زيد) زيد هنا معمول للعامل المعنوي بكونه مبتدأ (ومن زيد) زيد مجرد به من الذي هو حرف جر أيضاً لا إعراب له أصلاً، وكل مشغول بإعرابه الأصل ولو غير إعرابه بطل الحكاية (بخلاف نحو: عبد الله) العلم المركب تركيب إضافي (مضروب غلامه) العلم المركب من العامل المشابه بالفعل ومعموله.

(فإن إعراب الجزء الأول منهما) العبد في الأول، ومضروب في الثاني (لفظي بحسب العامل) فإن كان عامله رافعاً يكون الجزء الأول مرفوع لفظاً، وإن كان عامله ناصباً يكون منصوباً لفظاً، وإن كان عامله جاراً يكون الجزء الأول مجروراً به لفظاً.

(والثاني) إعراب الجزء الثاني وهو لفظ الله في الأول وغلامه في الثاني (مشغول بإعراب الحكاية) وهو الجر بالإضافة في الأول، والرفع بالنائية في الثاني (أو بناء محكي) ما في آخره بناء محكي (نحو: خمسة عشر علماً) فإنه إذا لم يكن علماً يكون جزؤه مبنيين قبل العلمية، ولما كان علماً وجد في آخره بناء محكي، وهو بناؤه قبل العملية (على الأشهر) كون هذا معدوداً من التقديري على المذهب الأشهر، أما على الغير الأشهر فهو مبني كما كان قبل العلمية.

والرَّابِعُ: ما في آخره ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها وإن حذفَ الالتقاء الساكنين،
 فإن كان اسماً فرفعه وجره تقديرِيٌّ، نحو: القاضي وقاضيٍ.
 وإن كان فعلاً فرفعه فقط تقديرِيٌّ، وإن لم يلحق بآخره ضميرٌ نحو:
 يرمي وترمي وأرمى وترمى.

والخامسُ: فعلٌ آخره واوٌ مضموم ما قبلها فرفعه فقط أيضاً تقديرِيٌّ إن
 لم يلحق بآخره ضميرٌ، نحو: يغزو وتغزو وأغزو ونغزو.

(والرابع) الموضوع الرابع من السبعة (ما) معرب، سواء كان اسماً أو فعلاً (في
 آخره ياء مكسورة ما قبلها، وإن حذف الالتقاء الساكنين) كما في قاضي وقاضي البلد فهو
 كالملفوظ، فأعرابه تقديرِيٌّ أيضاً لكونه منوية ، والمحذوف لعلّة التقاء الساكنين، فهو
 كالمذكور .

(فإن كان اسماً فرفعه وجره تقديرِيٌّ) فعلم أن نصبه لفظي (نحو القاضي) مثال
 للملفوظ (وقاضي) مثال لما حذف الالتقاء الساكنين .
 (وإن كان فعلاً فرفعه فقط تقديرِيٌّ) وأما نصبه وجزمه فلفظيان (وإن لم يلحق
 بآخره ضمير) مرفوع، فإنه إن لحق فإن كان نون جمع المؤنث يكون إعرابه محلياً، وإن
 كان غيره يكون لفظياً (نحو : يرمي) مثال لمفرد الغائب (وترمي) مثال للمشارك بين
 الغائبة والمخاطبة (وأرمي) أنا (ورمي) نحن .

(والخامس) الموضوع الخامس من السبعة (فعل آخره واو مضموم ما قبلها) إذا
 لم يوجد اسم كذلك (فرفعه فقط) لا نصبه ولا جزمه، فهما لفظيان لخفة الفتحة على
 الواو، ووجود الحذف لفظاً (أيضاً) كفعل آخره ياء مكسورة ما قبلها (تقديرِيٌّ) لما
 مر من استثقال الضمة على الواو فحذفت (إن لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع، بهذا
 الشرط العدمي أيضاً (نحو : يغزو، وتغزو، وأغزو، ونغزو) فإن لحق به يكون
 الإعراب لفظياً أو محلياً لا يكون تقديرأً .

والسادسُ اسمٌ إعرابه بالحروفِ ملاقٍ لساكنٍ بعدهُ أي كلمةٍ أولها همزةٌ وصلٍ فإن كانَ من الأسماءِ الستةِ المذكورةِ إعرابهُ في الأحوالِ الثلاثِ تقديرِيٌّ، نحو: جاءني أبو القاسمِ، ورأيتُ أبا القاسمِ ومررتُ بأبي القاسمِ. وإن كانَ جمعُ المذكرِ السالمِ فإن كانَ ما قبلَ حروفِ الإعرابِ مفتوحاً، نحو: مصطفىونَ ومصطفينَ، فتحرَّكُ الواوُ بالضمَّةِ والياءُ بالكسرةِ فيكونَ لفظياً في الأحوالِ الثلاثِ، نحو: جاءني مصطفىو القومِ، ورأيتُ مصطفىي القومِ، ومررتُ بمصطفىي القومِ.

(والسادس) الموضوع السادس من السبعة (اسم إعرابه بالحروف) بالحروف لا بالحركات، وهذه الحروف هي: الواو، والياء، والألف (ملاق لساكن بعده؛ أي كلمة أولها همزة وصل) تحذف عند الوصل، فيجتمع ساكنان أولهما حرف مد، فيحذف لفظاً، فيكون الإعراب تقديرياً (إن كان) ذلك الاسم (من الأسماء الستة المذكورة) التي ذكرت بشروط كونها من المضاف إلى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة (إعرابه في الأحوال الثلاث تقديرِي) لعدم ظهوره في اللفظ لما مر (نحو: جاءني أبو القاسم، ورأيت أبا القاسم، ومررت بأبي القاسم) فإن حروف الإعراب محذوفة في كل منها لاجتماع الساكنين في كل منها.

(وإن كان) ذلك الاسم المعرب الذي بالحروف وملاق الساكن، وكان بعده (جمع المذكر السالم، فإن كان) فينظر إن كان (ما قبل حروف الإعراب مفتوحاً، نحو: مصطفىون، ومصطفين، فتحرك) دفعاً للساكنين (الواو بالضمَّة، والياء بالكسرة) لمثل ما ذكر (فيكون) إعرابه (لفظياً في الأحوال الثلاث) لظهوره في لفظه.

(نحو: جاءني مصطفىوا القوم) بضم الواو (ورأيت مصطفىي القوم، ومررت بمصطفىي القوم) بكسر الياء فيهما.

وإن لم يكن مفتوحاً يحذفان فيكون تقديرًا في الأحوال الثلاث، نحو:
 جاءني ضاربوا القوم، ورأيت ضاربي القوم، ومررت بضاربي القوم، وإن كان
 تشيةً فرفعه تقديرًا وفي نصبه وجره تحرك الياء بالكسر فيكون لفظيًا، نحو:
 جاءني غلاما ابنك، ورأيت غلامي ابنك، ومررت بغلامي ابنك.
 والسابع: الموقوف عليه بالإسكان مما كان إعرابه بالحركة.

(وإن لم يكن) ما قبل حرف الإعراب (مفتوحاً يحذفان) الواو والياء لاجتماع الساكنين، وإنما حذفنا هاهنا ولم يحركا بالضمّة والكسرة، فإنه إذ حرك الأول يلزم اجتماع الضمتين، وفي الثاني اجتماع الكسرتين (فيكون) إعرابه (تقديرًا في الأحوال الثلاث، نحو: جاءني ضاربوا القوم، ورأيت ضاربي القوم، ومررت بضاربي القوم).
 (وإن كان) ذلك الاسم (تشيةً فرفعه) أي التشية تحرك (تقديرًا) لحذف الألف للساكنين (وفي نصبه وجره تحرك الياء) دفعاً للساكنين (بالكسر) للمجانسة (فيكون إعرابه فيهما لفظيًا) لوجود ياء الإعراب في النصب والجر (نحو: جاءني غلاماً ابنك) بحذف الألف، لأن الأصل قبل الإضافة غلامان، فلما أريد الإضافة سقطت نون التشية وهمزة وصل ابنك، فاجتمع الساكنان، فحذفت ألف التشية تلفظاً وأبقيت خطأً لثلاثاً يلتبس بالمفرد، فلذلك كان الإعراب تقديرًا^(١) (ورأيت غلامي ابنك، ومررت بغلامي ابنك) بكسر الياء فيهما.

(والسابع) من المواضع السبعة المعرب (الموقوف) المعرب الذي وقف (عليه بالإسكان) حال كونه (مما كان إعرابه بالحركة) فإنه لو كان إعرابه بالحرف يكون لفظيًا، كمسلمون، ويضربون.

(١) انظر: حاشية عبد الغفور على ملا جامي على الكافية (٤٢)، وحاشية الإظهار، ورقة (٣٧/أ).

فإن كَانَ غيرَ منوّنٍ بتنوينِ التمكنِ، أو كَانَ في آخرِهِ تاءُ التأنِيثِ فأحواله
الثلث تقديرِيٌّ، نحو: أحمدٌ وضاربه وضارِبَةٌ، وضارِبَانٌ.
وإن كَانَ منوّنًا بغيرها فرفعهُ وجرهُ تقديرِيٌّ دون نصبه، نحو زيدٌ.

(فإن كَانَ) ذلك الاسم الذي وقف عليه (غير منون بتنوين التمكن) تنوين الإعراب، وهذا صادق على نوعين : أحدهما ما لم يكن منوناً أصلاً، والآخر ما يكون منوناً بتنوين المقابلة، والعوض، والترنم^{(١)(٢)}.

(أو كَانَ في آخرِهِ تاءُ التأنِيثِ ، فأحواله الثلاث تقديرِي) لعدم ظهور الإعراب في لفظه (نحو : أحمد) لأنه لم يكن منصرف، لم يكن في آخره تنوين التمكن ، أي التنوين الذي يوجد في المنصرف، وكذلك نحو : (وضارِبَةٌ) مثال لما في آخره التاء ، نحو: (ضاربان) مثال للمنون بغير تنوين التمكن .

(وإن كَانَ) الموقوف عليه (منوناً) تنوين التمكن حال كونه (بغيرها) بغير تاء التأنِيثِ (فرفعه وجره تقديرِي ، دون نصبه) لأن الإعراب ساقط في الرفع والجر، دون النصب فإنه يوقف عليه بالألف فيكون لفظاً لا تقديرِيّاً (نحو : زيد) فإنه يقال : جاءني

(١) انظر : شرح مغني الجابري للميلاني (٨-٩)، حاشية عبد الغفور على ملا جامي على الكافية (٤٦)، حاشية عبد الحكيم السيلكوني على عبد الغفور على الكافية (٩٤).

(٢) التنوين ستة أقسام:

تنوين التمكن: وهو ما يدل على عدم مشابهة الاسم للفعل، كزيد.

تنوين التنكير: وهو ما يدل على أن مدخوله غير معين، كرجل.

تنوين عوض: وهو ما لحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف إليه، كيومئذ.

تنوين المقابلة: وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم، كمسلمات.

تنوين الترتم: وهو ما يلحق آخر الأبيات والمصارع لترديد الصوت في الحشوة، كقول الشاعر:

إن أصبتها فقد أصاباً.

تنوين الغالي: وهو ما لحق آخر الأبيات المقيدة، أي الساكنة، كقول الشاعر:

وقائم الأعماق خاوى المخترق.

وَأَمَّا الْمَحَلُّ ففِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْاسْمُ الْمَعْرَبُ الْمَشْتَغَلُ آخِرُهُ
بِإِعْرَابٍ غَيْرِ مُحْكِيٍّ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى مَحَلِّ زَيْدٍ بِالنَّصْبِ عَلَى
الْمَفْعُولِيَّةِ، وَكَذَا أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَمَرَّ بِزَيْدٍ، فزَيْدٌ مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ
فِي الْأَوَّلِ وَالنَّائِبِيَّةِ فِي الثَّانِي.

وَالثَّانِي الْمَبْنِيُّ: فَهُوَ مَا كَانَ حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ لَا بِعَامِلٍ بِخِلَافِ الْمَعْرَبِ فَهُوَ
مَا كَانَ حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ بِعَامِلٍ.

زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، بِسُكُونِ الدَّالِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَرَأَيْتُ
زَيْدًا بِالْأَلْفِ الْبَدَلَةِ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النَّصْبِ.

(وَأَمَّا الْمَحَلُّ) وَأَمَّا الْإِعْرَابُ الْمَحَلِّيُّ هُوَ الَّذِي لَا يَظْهَرُ فِي اللَّفْظِ وَلَا يَقْدَرُ فِي
الْآخِرِ، بَلْ يَعتَبَرُ فِي الْمَحَلِّ لِمَانَعٍ فِي نَفْسِهِ وَهُوَ الْبِنَاءُ، أَوْ لِمَانَعٍ فِي الْآخِرِ غَيْرِ مَا ذَكَرَ فِي
التَّقْدِيرِ ، وَالْمَحَلِّيُّ يَكُونُ (فِي مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْاسْمُ الْمَعْرَبُ الْمَشْتَغَلُ آخِرُهُ بِإِعْرَابٍ
غَيْرِ مُحْكِيٍّ) لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحْكِيًّا لَكَانَ إِعْرَابُهُ تَقْدِيرِيًّا (نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى
مَحَلِّ زَيْدٍ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ) مَفْعُولٌ بِهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّصْبَ لِلْمَجْرُورِ فَقَطْ
لَا لَهُ مَعَ الْجَارِ، لِأَنَّ الْجَارَ آلَةً وَوَسِيلَةً فِي إِفْضَاءِ مَعْنَى الْعَامِلِ إِلَى الْمَعْمُولِ، فَهِيَ إِذَا مِنْ
جُمْلَةِ الْعَامِلِ، فَلَا يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْمُولِ .

(وَكَذَا : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ، وَمَرَّ بِزَيْدٍ ، فزَيْدٌ مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ فِي
الْأَوَّلِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ (وَالنَّائِبِيَّةِ فِي الثَّانِي) مَرْفُوعٌ عَلَى كَوْنِهِ نَائِبٌ فَاعِلٌ .
(وَالثَّانِي) الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ اللَّذَيْنِ فِيهِمَا الْإِعْرَابُ الْمَحَلِّيُّ (الْمَبْنِيُّ)
الَّذِي فِيهِ مَوْجِبُ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ (فَهُوَ مَا كَانَ حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ لَا
يَعَامِلُ، بِخِلَافِ الْمَعْرَبِ) اسْمًا أَوْ فِعْلًا (فَهُوَ) فِي الْإِصْطِلَاحِ (مَا كَانَ حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ
بِعَامِلٍ) بِسَبَبِ عَامِلٍ بِوَسِيلَةٍ أَوْ لَا .

والمبنيُّ على نوعين: مبنيُّ الأصلِ، ومبنيُّ العارضِ.
والأوَّلُ أربعةٌ: الحرفُ والماضي والأمرُ بغيرِ اللامِ عندَ البصريين
والجملةُ.

والثاني على نوعين: لازمٌ، وغير لازمٍ.
واللازمُ: ما لا ينفكُّ عن البناءِ، وهو المضمراتُ، وأسماءُ الإشاراتِ،
والموصلاتُ غيرَ أيِّ وآيةٍ فإنهما معربانِ،

(والمبني) مطلقاً (على نوعين: مبني الأصل) وهو الأصل (ومبني العارض)
مبني هو العارض (والأول) مبني الأصل (أربعة: الحرف) قدمه لكماله في الأصالة
(الماضي) لعدم موجب الإعراب فيه (والأمر بغير اللام) الأمر الحاضر (عند
البصريين) قيد لأنه عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما ذكرنا (والجملة)
من حيث هي هي، وأما من حيث جزئها فقد يوجد فيها الإعراب .
وكون هذه الأربعة مبنيّاً أصليّاً عدم إمكان توارد المعاني المقتضية للإعراب
عليها، لكون كل منها غير مستقلة بالفهم .

(والثاني) النوع الثاني من النوعين - وهو المبني العارض - أيضاً (على نوعين :
لازم وغير لازم ، واللازم ما لا ينفك عن البناء) أي لا يستعمل معرباً أصلاً .
(وهو) المبني اللازم : ثلاثة عشر ، الأول (المضمرات) وجه البناء الاستغناء
عن الإعراب بدلالة نفسها .

(و) الثاني (الأسماء الإشارات) وجه البناء المشابهة إلى الحرف في الاحتياج إلى
الإشارة الحسية، وإلى المتعلق في الحروف .

(و) الثالث (الموصلات غير أي وآية، فإنهما معربان) وبني ما عداهما لمشابهتهما
بالحرف في الاحتياج إلى الغير، وهو الصلة ، ولأن وضع بعضها كوضع الحرف .

وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَقَدْ سَبَقَتْ.

وَمَا كَانَ عَلَى أَفْعَالٍ مُصَدَّرًا كَفُجَّارٍ، أَوْ صَفَةً، نَحْوُ: يَا فَسَاقَ، أَوْ عَلِمًا
لِلْمُؤْنِثِ نَحْوُ: حَذَامٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ.
وَالْأَصْوَاتُ: وَهِيَ كُلُّ لَفْظٍ حَكِيَ بِهِ صَوْتُ كِفَاقٍ، أَوْ صَوْتُ بِهِ
لِلْبَهَائِمِ كَنَخٌّ.

(و) الرابع (أسماء الأفعال^(١))، وقد سبقت (بيان هذه الأربعة).

(و) الخامس (ما كان) اسم (على وزن فعال مصدرًا) معرفة (كفجّار)
بمعنى الفجرة أو الفجور (أو صفة نحو: يا فساق) بمعنى يا فاسقة (أو علمًا
للمؤنث، نحو: حذام) اسم امرأة (عند أهل الحجاز) وهو معرب عند بني تميم، إلا
ما في آخره راء كحضار، فإن أكثرهم يوافقون أهل الحجاز.

(و) السادس (الأصوات^(٢)) الصوت^(٣)، وهو في عرف النحاة (وهي كل
لفظ حكي به صوت) أي لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على
اللفظ، سواء كان للحيوانات أو الجمادات (كفقا) صوت الغراب، أو ما يشبه صوت
الغراب (أو صوت به) لأجل (البهائم) كته، أو زجره (كنخ).

(١) أسماء الأفعال: كلمات تدل على معنى الفعل، وتعمل عمله، غير أنها لا تقبل علامات، وهذه الأسماء
تأتي على ثلاثة معانٍ، هي:

الأول: بمعنى الفعل الماضي، مثل: هيهات؛ بمعنى بُعد.

الثاني: بمعنى الفعل المضارع، مثل: أف؛ بمعنى أتضجر.

الثالث: بمعنى فعل الأمر، مثل: رويدك؛ بمعنى تمهل.

(٢) المشهور أن الأصوات ليست قسمًا من أقسام الكلمة، لأنه لا وضع فيها، وإنما بحث عنها في أقسام
الكلمة المبنية لمشاكلتها بالمبني.

انظر: مغني الجابري (١٤)، وشرحه للميلاني (٤٤-٤٥)، العصام على الفوائد الضيائية لملا جامي
(٢٣٤-٢٣٥).

(٣) والأصوات نوعان: محكية، ومعربة ومبنية.

انظر: الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٢٥٨-٢٥٩).

وبعض المركبات: وهو كل كلمتين ليست أحديهما عاملة في الأخرى
جُعِلَتْ اسماً واحداً فإن كان الثاني صوتاً بُنِيََا وكسِرَ الثاني وُفْتُحَ الأوَّلُ، نحو
سَيَّوِيَه.

وإن لم يكن صوتاً بُنِيَ الأوَّلُ على الفتحِ إن كان آخره حرفاً صحيحاً،
نحو: بَعْلَبَكَّ وَحَضَرَ مَوْتُ.

وعلى السكون إن كان آخره علّةً، نحو: معدي كَرِبَ.

(و) السابع (بعض المركبات) إذ ليس كلها من المبنيات، فمنه ما صار اسماً
واحداً، كبعلبك، وسبيويه.

(وهو) ذلك البعض الذي من المبنيات (كل كلمتين) فعلين أو اسمين أو
حرفين أو مختلفين، حقيقتين أو حكمتين (ليس أحديهما عاملة في الأخرى) قبل
العلمية أي في الأصل (جعلتا اسماً واحداً) بأن جعل مجموعها علماً دالاً على معنى
واحد.

(فإن كان) الجزء (الثاني) مما جعلاً علماً (صوتاً) سواء كان الأول اسماً أو فعلاً
(بنياً) لأن الجزء الأول من الاسم وكون آخره في الوسط ، والثاني لكونه مبنياً قبل
التركيب (وكسر الثاني) لأن أصله السكون فحرك للساكنين ، والأصل في تحريك
الساكن الكسر (وفتح الأول) للخفة (نحو : سبيويه) فالجزء الأول سيب: هو
التفاح، وويه: صوت .

(وإن لم يكن) الجزء الثاني (صوتاً بنى الأول على الفتح إن كان آخره حرفاً
صحيحاً، نحو : بعلبك، وحضر موت) وبنى الأول (على السكون إن كان آخره
حرف علة، نحو : معدي كَرِب) المعدي اسم مفعول من عدي يعدي، فأصله
معدوي، فلما قصدوا التخفيف جعلوا الواو ياء لأنه أخف، ثم كسروا ما قبلها لأجل
الياء، فصار معدي، وجعل علماً للإنسان .

وأعربَ الثاني غيرَ منصرفٍ على اللغةِ الفصيحةِ.

وإنْ لمْ تجعلا اسماً واحداً ولكنْ تَضْمَنَ الثاني حرفاً فإنْ لمْ تكنْ الأولى لفظَ اثنينِ بُنيّا على الفتحِ إنْ كانَ آخرُهما حرفاً صحيحاً، وعلى السكونِ إنْ كانَ آخرُهما حرفَ علةٍ، نحو: أَحَدَ عَشَرَ، وإحدى عَشْرَةَ، وثلاثةَ عَشَرَ، وثلاثَ عشرة، ونحو: هُوَ جاري، بيتَ بيتٍ، وبينَ بينَ.

وإنْ كانتِ الأولى لفظَ اثنينِ يُبْنَى الثاني وأعربَ الأوّلُ وحُذِفَ نونهُ، نحو: جاءني اثنا عشرَ رجلاً، ورأيتُ اثني عشرَ رجلاً، ومررتُ باثني عشرَ رجلاً.

(وأعربَ) الجزء الثاني (الثاني) حال كونه (غير منصرف على اللغة الفصيحة) بناء الأول وإعراب الثاني مع منع الصرف على اللغة الفصيحة (وإن لم تجعلا) الكلمتان (اسم واحد) بأن يراد بكل جزء معناه خمسة عشر، حيث يراد لخمسَ معناه، ولعشرة معناه (ولكن نضمن الثاني حرفاً) عاطفاً أو جازاً بأن فهم منه معنى الحرف، حيث فهم من خمسة عشر خمسة وعشرة.

(فإن لم تكن) الكلمة (الأولى لفظ اثنين) لفظاً هو اثنين (بنيّا) الجزآن (على الفتح إن كان آخرهما حرفاً صحيحاً) وبنيّا (على السكون إن كان أحدهما حرف علة) لما مر (نحو: أحد عشر، وإحدى عشر، وثلاثة عشر، وثلاث عشرة، وحادي عشر، وحادية عشرة إلى تسع عشرة، وتسعة عشرة) مثال للمؤنث المشتق وما زاد عليها.

(ونحو: هو جاري بيت بيتٍ) لاصقاً بيته إلى بيتي، أو متلاصقاً بيته وبيتي، أي مجتمعين وملتزمين (وبين بين) وقع بين هذا وبين ذاك.

(وإن كانت الأولى) من الكلمتين (لفظ اثنين بني) الجزء (الثاني وأعرب الأول، وحذف نونه) لأجل التركيب لأنها تدل على الانفصال، وإنما أعرب لشبهه بالمضاف في سقوط النون (نحو: جاءني اثنا عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً، ومررت باثني عشر رجلاً).

وَبَعْضُ الْكُنَايَاتِ، وَهُوَ: كَمْ يَكُونُ لِلْاِسْتِفْهَامِ فَيَنْصَبُ مَا بَعْدَهَا عَلَى التَّمْيِيزِ.

(و) الثامن من المبني اللازم (بعض الكنايات) لأن بعضها معرب كفلان وفلانة، وهن ليس في هذا الباب، والكنايات جمع كناية، وهي في اللغة: أن يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض، كغرض إبهامه على السامعين. والمراد في اصطلاح النحاة: لفظ يكتنى به لفظاً أو معنى، ولما كان المراد به هو المعنى اللغوي ترك المصنف تعريفه.

(وهو) ذلك البعض (كم) لفظ كم، وهو مبني على السكون، وهو مشترك بين الاستفهامية والخبرية "التكثيرية" وهي مفردة عند البصريين، ومركبة من الكاف وما الاستفهامية عند الكوفيين، وحذف ألفها لكونه مع حرف الجر قياساً، وسكن ميمه للتخفيف، وهو يكون للاستفهام عن العدد، كما يحتاج في كل المعنيين إلى التمييز^(١).
(يكون الاستفهام) عن العدد (فينصب ما بعده على التمييز) حملاً على ميم العدد الوسط.

(١) الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية: أن كم الاستفهامية إنشائية طلبية تحتاج إلى جواب، وكم الخبرية لا تحتاج إلى جواب، كما يمكن أن يكون ميم كم الاستفهامية منصوباً ومجروراً بحرف جر، بينما ميم كم الخبرية يكون مجروراً بالإضافة أو بـ من، أي لا تكون الإضافة في كم الاستفهامية.

قال حسن جلبي: "الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم، وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول في كليهما، فلهذا احتيج إلى المميز المبين للمعدود، ولا يحذف إلا بالدليل، وإن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب، بخلافه مع الاستفهامية، وإن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر وغير ذلك، وهو مذكور في مغني اللبيب وغيره".

قال ابن هشام: "كم الخبرية والاستفهامية يشتركان في خمسة أمور، ويفترقان في خمسة أمور".
ارجع إليها في مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (١/١٩٦)، وانظر كذلك قول حسن جلبي في حواشي الفوائد الضيائية (٢٦٢).

نحو: كم رجلاً.

وللخبرية بمعنى التكرير فيضاف إلى ما بعده، نحو: كم رجلٍ.
وكذا للعدد ينصب ما بعده على التمييز، نحو: عندي كذا درهمًا.
وكَيْتَ وزَيْتَ للحديث.
والكلمات المتضمنة لمعنى إن أو الاستفهام غير أيّ وأيّة .

(نحو كم رجلاً) عندك أو رأيت أو مررت .

والثاني يكون (للخبرية) عن العدد كائناً (بمعنى التكرير، فيضاف إلى ما بعده)
من التمييز (نحو : كم رجلٍ) وإنما بنيت كم الاستفهامية لتضمها معنى حرف
الاستفهام، وحملت الخبرية عليها .

(وكذا) أي بعض الكنايات لفظ كذا (للعدد) وقد يجيء لغيره أيضاً، نحو :
خرجت يوم كذا، كناية عن يوم الجمعة (ينصب) كذا (ما بعده على التمييز) لما مر في
كم الاستفهامية، وبناء كذا لكونها في الأصل إذا، دخل عليها كاف التشبيه، فصار
المجموع كلمة واحدة بمعنى كم، فبقي ذا على الأصل بناؤها (نحو: عندي كذا
درهماً) .

(وكَيْتَ وزَيْتَ) بفتح التاء على الأشهر، ولا يستعملان إلا مكررين بواو
العطف ، ويكونان (للحديث) كناية عنه، وتم بناؤهما لكونهما عبارتين عن الجملة
التي عدت من مبني الأصل .

(و) التاسع (الكلمات المتضمنة بمعنى إن أو الاستفهام) كمن، وما، غيرهما،
ووجه بناؤها لتضمها معنى الحرف (غير أيّ) بتشديد الياء (وأيّة) فإنها معربان .

وبعض الظروف، نحو: أَمْسَ، وَقَطُّ، وَعَوَضَ، وَمَذُ، وَمَنْذُ، وَإِذَا، وَإِذُ،
وَلَمَّا، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَكَيْفَ، وَحَيْثُ، وَلَدَى، وَلَدُنْ، وَلَدُ،

(و) العاشر (بعض الظروف) الزمانية أو المكانية، وإنما قال بعضها لأن كلها ليس من المبنيات (نحو: أَمْسَ، وَقَطُّ) لجميع الزمان الماضي المنفي، وفيه خمس لغات: قَطُّ - وهي أشهرها - ، قَطُّ، قُطُّ، قُطُّ، قُطُّ^(١)، وبنائها يتضمن معنى الحرف، وقيل لشبهها بالحرف لأنها مثل لما في استغراق النفي (وعَوَضَ) بفتح العين وضم الضاد في المشهور، وهو للزمان المستقبل المنفي، وبنائها على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة كقبل (ومذ، ومنذ) وجه البناء كونها مقطوعة في الإضافة (وإذا، وإذ، ولما) بمعنى الوقت، وجه بنائها إضافتها إلى الجملة وكسبها البناء (ومتى) استفهاماً أو شرطاً للزمان (وأنى) استفهاماً أو شرطاً للزمان (وأيان) للاستفهام عن الزمان (وكيف) للاستفهام عن الحال، ووجه بناء هذه الأربعة لتضمنها معنى الاستفهام (وحيث) للمكان المبهم، ويضاف إلى الجملة (ولدى) بالألف المقصورة، وهو بجميع لغاتها بمعنى عند، متضمن لمعنى من، ولذا بني، وأنكر الرضي بناءه قائلاً: "لا وجه لبنائه لأنه بمعنى عند، وهو معرب بالاتفاق"^(٢).

(ولَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، وهو أصل اللغات^(٣) (ولَدُ) بفتح اللام أو ضمها وسكون الدال، وربما يتصرف فيه بحذف النون غير تسكين الدال^(٤)، ووجه بنائهما هو معنى من .

(١) انظر: حاشية الفوائد الضيائية على الكافية لملا جامي (٢٧٨).

(٢) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (١٩٩)، حواشي الفوائد الضيائية شرح الكافية لملا جامي (٢٧٧).

(٣) ويأتي كذلك: لَدُنْ، لَدَنْ، لَدِنْ. انظر: الكافية لابن الحاجب (٦٠).

(٤) ويأتي كذلك: لَدُنْ، لَدُ، لَدُ. انظر: الكافية لابن الحاجب (٦٥)، والفوائد الضيائية (٢٧٧).

والكافُ، وعلى، وعن الاسميّة.

وغيرُ اللازم: ما قطعَ عن الإضافة منوياً فيه المضافُ إليه، نحو: قبلُ
وبعدُ، وتحتُ وفوقُ، وقدامُ وأمامُ وخلفُ ووراءُ ولا غيرَ وليسَ غيرُ وحسبُ
والآنُ.

والمنادى المفردُ المعرفةُ فإنه مبني على ما يُرفعُ به

(و) الحادي عشر (الكاف) بمعنى المثل، (و) الثاني عشر (على) بمعنى
الفوق (و) الثالث عشر (عن) بمعنى الجانب، وجه بناؤها كونها حروف (الاسمية)
صفة للثلاثة الأخيرة، والقرينة على اسميتها دخول الجر عليها.

ولما فرغ من النوع الأول من المبني - وهو المبني اللازم - شرع في النوع الثاني
(وغير اللازم) المبني غير اللازم، وهو أربعة أقسام، الأول (ما) اسم مطلقاً قطعهُ
عن الإضافة منوياً فيه المضاف إليه) بحذف المضاف إليه بلا عوض منوياً فيه، إذ لو كان
منسياً كما في الظروف يعرب مع التوين (نحو : قبل، وبعد، وتحت، وفوق، وقدام،
وأمام، وخلف، ووراء) وأسفل، ودون، ومن على، ومن علو، ولا يقاس عليها ما كان
بمعناها، نحو: يمين وشمال .

(ولا غير، وليس غير، وحسب) وجه البناء في الجميع المشابهة بالحروف في
الاحتياج إلى المحذوف، وعلى الضم جبراً للنقصان بأقوى الحركات (والآن) بني
لشبهه بالحروف في عدم التصرف .

(و) القسم الثاني من الأربعة (المنادى) وهو ما دخل عليه أحد حروف النداء
لفظاً أو تقديرًا، فإنه يعرب تارة ويبني تارة، والذي يكون مبنياً هو الاسم (المفرد
المعرفة فإنه) أي هذا المنادى (مبني على ما يرفع) المنادى قبل النداء مطلقاً لفظاً
أو تقديرًا أو محلاً (به) أي بذلك الشيء، وهو الضمة والحرف الشامل لألف التثنية

إن لم يلحق بآخره ألف الاستغاثة أو الندبة.

ولا بأوله لام، نحو: يا زيد، ويا مسلمان، ويا مسلمون. وإن كان مضافاً أو مشابهاً به أو نكرةً ينصبُ بفعلٍ مقدرٍ، نحو: يا عبد الله، ويا خيراً من زيد، ويا رجلاً.

وواو الجمع، وبني لوقوعه موقع الكاف الاسمية (إن لم يلحق بآخره ألف الاستغاثة^(١) أو الندبة^(٢)) هذا المنادى الموصوف يكون مبنياً بشرط عدم لحوق ألف الاستغاثة والندبة بآخره ، وهذا الشرط للمبني على الضم خاصة لا لمطلق المبني على ما يرفع به. (ولا بأوله لام) للاستغاثة أو التعجب أو التهديد إذ به لا يبقى البناء فضلاً عن كونه ما يرفع به (نحو : يا زيد) مثال للمنادى المبني على الضم المعرفة مثل النداء وبعد النداء (ويا مسلمان) مثال للمبني على الألف المعرفة بعد النداء (ويا مسلمون) مثال للمبني على الواو (وإن كان) المنادى (مضافاً أو مشابهاً به) بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمامه مفعول له أو نعت .

(أو نكرةً ينصب) المنادى على أنه مفعول به، أي يبقى على ما كان عليه من النصب لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، ولا يبنى على ما يرفع به (بفعلٍ مقدر) وجوباً لنيابة حرف النداء منابه، وهذا مذهب سيبويه وأتباعه، وهو الصحيح^(٣).

(نحو : يا عبد الله) مثال للمضاف، وأصله أدعو عبد الله (ويا خيراً من زيد) مثال لما تم بالمعمول، وأصله أدعو زيداً، حذف أدعو لنيابة حرف النداء منابه (ويا رجلاً) مثال لما كان مفرداً غير معرفة، أي غير معين فكرة، أي رجل كان .

(١) ألف الاستغاثة: هي التي تدخل آخر المستغاث منه.

والاستغاثة من الغوث، وهو استدعاء المظلوم لرفع الظلم عنه أو استدعاء من أجل رفع مكروه أو نحوه.

(٢) ألف الندبة: وهي التي تدخل آخر المندوب إليه.

(٣) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٢٠٣).

وإن لحق بآخره ألف بُني على الفتح، نحو: يا زيدا.
وإن اتصل بأوله لامٌ يجب جرُّه، نحو: يا لزيد.
والبدل المعطوف الخالي عن اللام حكمه حكمُ المنادى، نحو: يا رجلُ
زيدُ، ويا زيدُ وعمرو.
وحروفُ النداء: يا، وأيا، وهيا، وآ، وآي، وأي،

(وإن لحق بآخره) آخر المنادى المفرد المعرفة (ألف) ذكرت (بني) المنادى
(على الفتح) لأن الألف يقتضي فتح ما قبله (نحو : يا زيدا).
وقوله (وإن اتصل بأوله) المنادى المبني (بأوله لام) مذكور (يجب جره) أي
المنادى، لأنها لام جرٍ للتخصيص دلالة على أنه مخصوص (نحو : يا لزيد) بفتح اللام
لرفع الالتباس بالمستغاث له، مثال للمنادى في مقام الاستغاثة أو التعجب أو التهديد.
(والبدل) من المنادى المبني (والمعطوف) عليه (الخالي عن اللام) لام التعريف
(حكمه) حكم كل منهما (حكم المنادى) المستقل في البناء، والذي باشره حرف النداء
مطلقاً (نحو : يا رجلُ زيدُ) مثال للبدل في المفرد المعرفة (ويا زيدُ وعمرو) مثال
للمعطوف ^(١).

(وحروفُ النداء) على ما ذكر المصنف، حيث عد المندوب من منادى، والـ وا
من حروفه ^(٢)، وهي: (يا) قدمها لأنها أكثر حروف النداء استعمالاً، وينادى بها القريب
والبعيد (وأيا، وهيا) للبعيد (و وآ) كذلك للبعيد (وأي) للقريب، وقيل للمتوسط،

(١) لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى هنا لبيان حكم غيرهما (البدل والمعطوف) من التوابع، مثل :
التأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق ذو اللام، كما تعرض لها غيره كابن الحاجب والبيضاوي
لكونها كتابوع سائر المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظها.

انظر : نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (٢٠٤).

(٢) وعلى ما ذكر البعض ثمانية بعد إخراج وا منها .

والهمزة، ووا مختص بالتدبة، واسم لا لنفي الجنس إذا كان مفرداً نكرةً متصلةً بلا غير مكررة، ، نحو: لا رجل.

وقيل للبعيد (والهمزة) (و وا) عده المصنف منها لأن الحق بحروف النداء لكون المندوب من المنادى، كما صرح المصنف بذلك في رسالة الامتحان^(١).

(و) الثالث من الأقسام الأربعة التي للمبني غير اللازم (اسم لا لنفي للجنس^(٢)) وهي التي تعمل عمل إن، أي أنها تنصيب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وسميت (لا) نافية للجنس لأنها تنفي الخبر عن أفراد الجنس التابع لاسمها، ويأتي اسم لا في الكلام على ثلاثة أنواع؛ الأول: يكون مضافاً، والثاني: شبيهاً بالمضاف، والثالث: المفرد الذي ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وحكم هذا النوع أن يكون مبنياً على ما ينصب به، وهو المراد هنا بشروط (إذا كان مفرداً نكرةً) غير مضاف ولا شبه المضاف وصفته النكرة

(متصللاً بـ لا) إن لو كان معرفة أو مفعولاً عنها لم يكن مبنياً (غير مكررة) بالنصب حال من لا (نحو : لا رجل) في الدار، ولا رجلين، ولا مسلمين فيها، ولا مسلماً، ووجه البناء تضمنه معنى من الاستغراقية لأنه جواب ل هل .

(١) امتحان الأذكياء للبركوي (١٥٥).

(٢) الجنس عبارة عن لفظ يتناول كثيراً، ويتم ماهيته بفرد من هذا الكثير كالجسم. والجنس عند النحويين والفقهاء : هو اللفظ العام، فكل لفظ عم شئين فصاعداً فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف. وعند غيرهم لا يكون جنساً حتى يختلف النوع، نحو الحيوان فإنه جنس الإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس ما تحته نوع. والفرق بين لا لنفي الجنس وبين لا بمعنى ليس: أن الأولى لنفي الجنس والماهية، والثانية لنفي واحد من الجنس.

انظر: حاشية النتائج، ورقة ٣٨/ ب (٧٧)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٩٢-٩٣)، شرح مغني الجابري للميلاني (٩٩)، حواشي الفوائد الضيائية للا جامي (١٨٥).

والمضارع المتصل به نونُ جمعِ المؤنثِ أو نونُ التأكيد، نحو: يضربَنَّ
وتضربَنَّ. ونحو: يضربَنَّ، وهل تضربَنَّ. وهذه الألفاظُ يجبُ بناؤها.
وأما جائزُ البناءِ فالظروفُ المضافةُ إلى الجملةِ.
وإذ فإنَّها يجوزُ بناؤها على الفتح.

(و) القسم الرابع من المبني الغير اللازم (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث)
بني به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملاً على الماضي (أو نون التوكيد)
خفيفة أو ثقيلة، وبني بها لكونها بمنزلة الجزء، فلو دخل الإعراب قبلها يلزمه دخوله
وسط الكلمة لكونها كلمة أخرى في الحقيقة، وبني في الجمع على الضم ليدل على الواو
المحذوفة .

(نحو : يضربن، وتضربن) مثال للمضارع الذي اتصل به نون جمع المؤنث
الأول للغائبة، والثاني للمخاطبة (ونحو : هل يضربَنَّ ؟) مثال لما يتصل به نون التأكيد
وهو مفرد والباء مفتوح، أو جمع والباء مضموم (وهل تضربَنَّ ؟) مفرد آخر مفتوح، أو
جمع آخره مضموم، أو مخاطبة والآخر مكسور .

(وهذه الألفاظ) التي عدت من غير اللازم يعني أنها مبنية في حالة ومعربة في
حالة أخرى (يجب بناؤها) ولا يجوز إعرابها عند وجود شروط البناء .

(وأما جائزُ البناءِ فالظروفُ المضافةُ إلى الجملة) الألفاظ التي يجوز بناؤها
وإعرابها في حالة واحدة فهي الظروف المضافة إلى الجملة .

(وإذ) المضافة إليها أي والظروف المضافة إلى لفظ إذ (فإنها) الظروف المذكورة
(يجوز بناؤها على الفتح) لخفته، ويجوز إعرابها بالاتفاق لعدم لزوم إضافتها، فعلة
البناء فيها عارضة بخلاف ما تقدم من الظروف اللازمة إلى الجملة .

نحو: قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩].
 وحيثُذ ويومئذ وكذلك مثل وغير مع ما وأن وأن واسم لا المكررة
 المتصل بها المفرد النكرة، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنه يجوز بناؤهما على
 الفتح ورفعهما،

(نحو قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] فيوم
 المضاف إلى الجملة وهي "ينفع الصادقين" مبني على الفتح جوازاً، ويجوز إعرابه لكونه
 اسماً مستحقاً للإعراب ، لذا قرئ بالفتح علامة البناء والضم علامة الإعراب .
 (وحيثُذ ويومئذ) ولم يجب فيها البناء لعدم لزوم الاكتساب، وفي الحقيقة أن
 هذه الظروف مضافة إلى الجملة، ولما حذفت جيء لـ إذ بعد هذه الظروف بدلاً منها مع
 تنوين العوض، فهي مثال لما أضيف إلى إذ .

(وكذلك) في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة (مثل) لفظ مثل
 (وغير) ولفظ غير (مع ما أن) يفتح الهمزة وتخفيف النون (وأن) بفتح الهمزة وتشديد
 النون، وكل من هذه الحروف الثلاثة مصدرية يجوز فيها البناء لإضافتها إلى المصدر
 المبني الأصل، والإعراب لعدم لزوم الإضافة، وهذا مخصوص بمفردهما ولا يجوز في
 التثنية والجمع إلا الإعراب (واسم لا المكررة المتصلة بها) بـ لا (المفردة النكرة)
 صفات الاسم ، يعني أن ما يجوز بناؤه وإعرابه اسم لا لنفي الجنس بشرط أن لا تكون
 مكررة، وبشرط أن يكون ذلك الاسم مفرد نكرة .

(نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله) وتوفيقه (فإنه يجوز بناؤهما) بناء النكرتين
 الواقعتين مع لا المكررة ولا يجب (على الفتح) على الأصل المذكور (ورفعهما) على
 الابتداء ، أي يجوز رفع كل منهما بأن يكون مبتدأ ليطابق السؤال لأنه جواب لقولنا :
 أبغير الله حول وقوة؟ .

وفتح الأول مع نصب الثاني ورفع الأول مع فتح الثاني؛ وهذه خمسة أوجه تجوز في أمثاله، وصفة اسم لا المبني المفردة المتصلة به فإنه يجوز بناؤها على الفتح، نحو: لا رجل ظريف. وإعرابها رفعاً ونصباً، نحو: لا رجل ظريف وظريفاً.

(وفتح الأول) يجوز فتح الأول على الأصل (مع نصب الثاني) معطوفاً على لفظ الأول، فيطابق إعرابه الحركة البنائية في المعطوف عليه، أو معطوفاً على محله القريب (ورفع) ورفع الثاني بأن يكون معطوفاً على محله البعيد ولا زائدة فيهما (ورفع الأول) بأن يكون بمعنى ليس أو بأن يلغى عمله بالتكرير (مع فتح الثاني) وهو على الأصل المذكور^(١).

(وهذه) الوجوه المذكورة (خمسة أوجه تجوز في) أسماء (أمثاله) أمثال هذا التركيب، مما يكون لا مكررة، متصلاً بها اسماً مفرداً نكرة، مثل: لا رجل ولا امرأة فيها. (وصفة اسم لا) لنفي الجنس عطف على الظروف أو اسم لا (المبني المفردة) صفة (المتصلة) صفتان للصفة (فإنه يجوز بناؤها) بناء الصفة المذكورة (على الفتح) حملاً على الموصوف لاتحاد معنهما والاتصال، أي عدم الفصل بينهما، ولتوجه النفي إليها حقيقة (نحو : لا رجل ظريف) بناؤها على الفتح، ويجوز (إعرابها رفعاً) حملاً على محله البعيد (ونصباً) حملاً على لفظه أو محله القريب (نحو : لا رجل ظريف) برفع ظريف وبتنوينه (وظريفاً) بالنصب، وأما معطوفه نكرة بلا تكرير لا يرفع حملاً على محله البعيد، وينصب حملاً على لفظه أو محله القريب، ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف، لذا لم يتعرض له لأن في جائز البناء، وإنما يتعرض لحكم سائر التوابع أيضاً

(١) انظر : مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (١/٢٤٩)، امتحان الأذكياء للبركوي (٨٣)، الفوائد الضيائية لملا جامي (١٨٠-١٨١).

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب.

لأنه لا نص عنهم فيها ، غير أنه نقل عن الأندلسي أن ما عداهما -أي الصفة المشبهة والمعطوف- كتوابع المنادى، فيبنى البديل إذا كان منفرداً نكرة، وكذا التأكيد اللفظي، ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان^(١).
والمصنف رحمه الله لم يعتمد ما نقل عن الأندلسي لأنه بحكم القياس والظن، لا بالاطلاع على الاستعمال .



والحمد لله على حسن التوفيق والتيسير لإتمام هذا الشرح المسمى بـ " ينابيع الألفاظ شرح الإظهار " الذي رَقَمَهُ الفقير المعترف بالعجز والتقصير ، الطالب عفو ربه الغفور الرحيم .

خادم علم أصول الفقه شامل الشاهين.

شتاء المحروسة إستانبول .

١٧ محرم الحرام ١٤٢٧هـ.

(١) انظر : منافع الأخيار : مصطفى بن محمد بن إبراهيم (٣٩٠)، رسالة امتحان الأذكياء للبركوي (١٨٤)، غاية الأنظار على النتائج : مصطفى بن دده الأخسحوي (٢٤٤).